سياسات الوصول الحر بالجامعات
دراسة مسحية لاستنباط سياسة عربية

د. محمد عبد الرحمن السعدنى
أستاذ المكتبات وعلم المعلومات المساعد
كلية الآداب – جامعة كفر الشيخ

مستخلص

هدفت الدراسة إلى رصد وتحليل سياسات الوصول الحر بالجامعات الغربية الحاصلة على مراكز متقدمة فى التصانيف العالمية، ومقارنتها بما هو متوافر بالجامعات فى العالم العربي؛ من أجل استنباط سياسة تصلح للتطبيق فى الجامعات العربية. واعتمدت الدراسة على المنهج المسحي، وتوصلت إلى العديد من النتائج، منها: عدم وجود سياسة معلنة للوصول الحر بالجامعات الحاصلة على المراكز الخمسة الأولى عربيا وفقا لتصنيف ويبومتركس باستثناء جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، في حين وجد أن الجامعات الحاصلة على المراكز الخمسة الأولى عالميا وفقا لنفس التصنيف تقوم بتطبيق سياسة إلزامية للوصول الحر. وقدمت الدراسة العديد من التوصيات، منها: تبني تطبيق السياسة المقترحة بالجامعات العربية من خلال مجالس الجامعات بعد طرحها للنقاش على مستوى مجالس الأقسام العلمية ومجالس الكليات. وقيام اتحاد الجامعات العربية بدعوة الجامعات في الدول العربية للتوقيع على مبادرة للوصول الحر على المستوى العربي.

الكلمات المفتاحية: الوصول الحر – سياسات الوصول الحر – الجامعات – سياسة عربية – الاتصال العلمي.

تمهيد

فكرة الوصول الحر open access ليست فكرة جديدة وليدة الألفية الثالثة وإنما هى قديمة، وقد مارسها الكتَّاب العرب القدماء فى صورة عبارات تكتب على كتبهم كعبارة "وقف لله تعالى"، "يهدى ولا يباع"، والكتب التراثية العربية مليئة بهذه النوعية من النماذج. ومن ثم

فإن الإرهاصات الأولى للفكرة بمفهومها البدائى وجدت فى بدايات الحضارة العربية قبل بلورتها وتنفيذها باستخدام التكنولوجيات الحديثة فى دول العالم الغربى. وتشير مفردات الإنتاج الفكرى الأجنبي إلى أن فكرة الوصول الحر فى الحضارة الغربية قد مُورِسَت فى العصر الحديث عندما أعلنت وزارة التربية والتعليم الأمريكية فى عام ١٩٦٦م عن تقديمها لمحتويات قاعدة بيانات مصادر المعلومات التربوية ERIC بشكل حر للجميع؛ إداراكا منها لقيمة إتاحة المعلومات العلمية للجميع دون عوائق(١).

وقد بدأ استخدام مصطلح الوصول الحر في نهاية عام ٢٠٠١م من خلال مبادرة المكتبة العامة للعلوم ومبادرة بودابست للوصول الحر والتى تبعتها مبادرة بيثيسدا ومبادرة برلين فى عام ٢٠٠٣ ثم غيرها من المبادرات(٢). ويعرف بيتر سوبر Peter Suber(٣) الوصول الحر بأنه ذلك الإنتاج الفكرى الرقمى، المتاح على الخط المباشر، بدون مقابل، والخالى من معظم القيود المفروضة على حقوق النشر والترخيص. ويشير إلى أن الوصول الحر يعمل على إلغاء حواجز السعر price barriers كالاشتراكات ورسوم الترخيص ورسوم التحكيم، وحواجز الإجازة أو الرخصة permission barriers كمعظم القيود المفروضة على حقوق النشر والترخيص.

ترتكز حركة الوصول الحر للمعلومات العلمية على مبدأ إعادة تملك الباحثين والجامعات ومؤسسات البحث لنتائج البحوث العلمية من خلال نشر المقالات العلمية على شبكة الإنترنت بدون مقابل، مع الترخيص للآخرين بممارسة بعض أو جميع حقوق المؤلف شريطة ألا تباع هذه المقالات مقابل ربح. وقد اتجهت العديد من الجامعات في الدول الغربية إلى الإعلان عن التزامها بالوصول الحر وأنشأت مستودعات رقمية حرة، وأصدرت دوريات حرة، والتزمت بدفع رسوم النشر فى دوريات الوصول الحر. كما وضعت سياسات تلزم المنتسبين إليها بنشر مقالاتهم العلمية بأسلوب الوصول الحر. حيث أدركت تلك الجامعات أهمية السياسات ودورها فى نشر ثقافة الوصول الحر، وإقناع الإدارة الجامعية وأعضاء هيئة التدريس والباحثين بضرورة الالتزام بنشر مقالاتهم العلمية وفقا لأسلوب الوصول الحر؛ من أجل الحصول على مراكز متقدمة فى التصانيف العالمية وجعلها جامعة من الطراز العالمي. وعلى الجانب الآخر نجد الجامعات في الدول العربية تعاني من عدم قدرتها على الحصول على مراكز متقدمة في التصانيف العالمية، فعلى سبيل المثال في تصنيف ويبوميتركس

webometrics إصدارة يناير ٢٠١٨ نلاحظ أن جامعة الملك سعود تتصدر المشهد بحصولها على المرتبة (٤٢٤) في التصنيف[٤].

١. الإطار المنهجى للدراسة

تشير العديد من الدراسات العلمية[٥، ٦] إلى أن الوصول الحر للمعلومات العلمية يعد نموذجا جيدا للاتصال العلمى فى البيئة الرقمية، وأن سياسات الوصول الحر من أهم الركائز لإنجاح الوصول الحر. فهذه السياسات تعمل على رفع وعي أعضاء هيئة التدريس والباحثين بأهمية الأرشفة الذاتية لإنتاجهم العلمى، وحثهم على دعم الوصول الحر باعتباره توجها عالميا، ولما له من قدرة على رفع معدلات الاستشهاد بأبحاثهم.

وبناء عليه تمثلت مشكلة الدراسة فى ضعف الوعى بأهمية الوصول الحر للمعلومات العلمية داخل الجامعات في بعض الدول العربية، وعدم الاهتمام بوضع سياسات مكتوبة للوصول الحر أو الاشتراك فى مبادرات عالمية للوصول الحر وذلك وفقا للنتائج التي توصلت إليها الدراسات العلمية التي أجراها كل من محمد السعدني[٧] وإيمان رمضان[٨] وعبد الرحمن فراج[٩] وهند لبان[١٠] و...إلخ. ومن ثم كان لا بد من القيام بدراسة سياسات الوصول الحر بالجامعات الغربية الحاصلة على مراكز متقدمة فى التصانيف العالمية، ومقارنتها بما هو متوافر بالجامعات فى العالم العربي؛ من أجل استنباط سياسة تصلح للتطبيق فى الجامعات العربية، وتؤدى إلى نشر ثقافة الوصول الحر ورفع الوعى به، وتساعد الجامعات في الحصول على مراكز متقدمة فى التصانيف العالمية.

ومن ثم تحددت أسئلة الدراسة في الآتي:

- ما أنماط سياسات الوصول الحر؟
- ما واقع سياسات الوصول الحر بالجامعات الحاصلة على مراكز متقدمة في التصانيف العالمية؟
- ما أفضل سياسة للوصول الحر تصلح للتطبيق فى الجامعات الموجودة بالدول العربية؟

تنبع أهمية الدراسة من تناولها لموضوع مهم وحيوي ويمثل قيمة مضافة للجامعات ألا وهو الوصول الحر للمعلومات العلمية، فقد قامت الجامعات منذ إنشائها بتحمل مسئولية نقل

المعرفة والإضافة إليها. ومن ثم فإن الوصول الحر يساعد الجامعات على القيام بدورها على الوجه الأكمل فيما يتعلق بهذه المسئولية.

ويزيد من أهمية الدراسة ما أشارت إليه آلما سوان[١١] من أن إعداد سياسات الوصول الحر بالجامعات وغيرها من مؤسسات البحث العلمي قد أدى إلى زيادة الوعي بالوصول الحر، وأن تطبيق هذه السياسات أدى إلى الإسراع فى تطويره. ويتفق ذلك مع ما ذهب إليه عبدالرحمن فراج[١٢] فى دراسته من أن إعداد سياسات الوصول الحر عامل مهم للترويج لمفاهيم الوصول الحر، ولإقناع أعضاء هيئة التدريس والباحثين والارتقاء بوعيهم ومعرفتهم بالوصول الحر.

بناء على ما سبق تتلخص أهداف الدراسة في:

- رصد وتحليل سياسات الوصول الحر بالجامعات الحاصلة على مراكز متقدمة في التصانيف العالمية.
- مقارنة سياسات الوصول الحر فى الجامعات.
- اقتراح سياسة تصلح للتطبيق فى الجامعات العربية.

بالنسبة لحدود الدراسة، فيلتزم الباحث بتقديم سياسة مقترحة تصلح للتطبيق فى الجامعات العربية من خلال رصد وتحليل سياسات الوصول الحر المتوفرة بالمواقع الإلكترونية للجامعات الحاصلة على مراكز متقدمة فى التصانيف العالمية حتى يناير ٢٠١٨، والصادرة باللغة العربية أو اللغة الإنجليزية.

١/١ منهج الدراسة وأدواتها:

اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي، حيث إنها تصف وتحلل سياسات الوصول الحر المتاحة بالمواقع الإلكترونية للجامعات الحاصلة على مراكز متقدمة فى التصانيف العالمية، ومقارنتها بما هو متوافر بالجامعات في العالم العربي. كما عمد الباحث إلى تتبع الإنتاج الفكرى ودراسته بهدف بناء إطار نظرى متكامل يسهم فى تشكيل الإطار الفكرى المناسب لهذه الدراسة.

ولأغراض جمع البيانات حول مجتمع الدراسة استخدم الباحث قائمة المراجعة، والملاحظة والمعايشة للمواقع الإلكترونية للجامعات محل الدراسة، واستقراء أدبيات الإنتاج الفكري حول سياسات الوصول الحر بصفتها أدوات لجمع البيانات عن مفردات الدراسة. وقد

اعتمد الباحث فى إعداده لقائمة المراجعة على الاطلاع على الإنتاج الفكرى فيما يتعلق بسياسات الوصول الحر. وتضمنت قائمة المراجعة[١٣] مجموعة من الأسئلة موزعة على خمسة محاور تمثلت في نمط السياسة ونطاقها وغرضها، ومحتوي السياسة، ومكان الإيداع وتوقيته، والحقوق والواجبات، وآليات دعم السياسة.

٢/١ مجتمع الدراسة وعينتها:

قام الباحث بالإعتماد على تصنيف ويبوميتركس webometrics إصدارة يناير ٢٠١٨[١٤] للتعرف على مجتمع الدراسة؛ حيث يهدف هذا التصنيف بالدرجة الأولى إلى حث الجامعات في العالم لتقديم ما لديها من أنشطة علمية تعكس مستواها العلمي المتميز على الإنترنت وليس ترتيبا أو تصنيفا للجامعات، بل ترتيبا لموقع الجامعة Ranking Web حيث يقيس أفضل المواقع الإلكترونية للجامعات التى تنشر الأبحاث الأكاديمية على الإنترنت. ويُعْمَل هذا التصنيف في شهري يناير ويوليو من كل عام، ويعتمد على قياس أداء الجامعات من خلال مواقعها الإلكترونية ضمن المعايير التالية (التواجد Presence، والتأثير Impact، والانفتاح Openness، والتميز Excellence). وقد بلغ عدد الجامعات التى قُيِّمَت ما يزيد عن ٢٠ ألف جامعة على مستوى العالم.

عمد الباحث إلى اختيار الجامعات التى تحتل المراتب الخمس الأولى على مستوى العالم لكونها نموذجا جيدا يمكن الاسترشاد به في التعرف على السياسات والممارسات الجيدة فى مجال الوصول الحر، مع مقارنتها بالجامعات التى تحتل المراتب الخمس الأولى على مستوى العالم العربي وذلك بهدف التعرف على الممارسات الجيدة فى تلك الجامعات التى تتعلق بالوصول الحر وسياساته من أجل اقتراح عناصر لسياسة تصلح للتطبيق فى الجامعات الموجودة في العالم العربي. وقد قام الباحث بتجميع البيانات الخاصة بهذه السياسات من خلال المواقع الإلكترونية للجامعات محل الدراسة كما هو مبين بالجدول رقم(١).

جدول رقم (١) عينة الدراسة

الجامعة	الموقع الإلكتروني	الترتيب بالتقرير عالميا	الترتيب بالتقرير عربيا
Harvard University	https://www.harvard.edu	١	
Stanford University	https://www.stanford.edu	٢	
Massachusetts Institute of Technology	http://www.mit.edu	٣	
University of California Berkeley	https://www.berkeley.edu	٤	
University of Washington, Seattle	http://www.washington.edu	٥	
جامعة الملك سعود	http://ksu.edu.sa	٤٢٤	١
جامعة الملك عبد العزيز	https://www.kau.edu.sa/Home.aspx	٥١٠	٢
جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية	https://www.kaust.edu.sa/en	٥٩٠	٣
جامعة القاهرة	https://cu.edu.eg/ar/Home	٧٦٤	٤
الجامعة الامريكية فى بيروت	http://www.aub.edu.lb/pages/default.aspx	٨٠٣	٥

٣/١ الإنتاج الفكري

أُجْرِيَ مسح للإنتاج الفكري المتعلق بموضوع الدراسة،[١٥] والذي أسفر عن وجود عدد من الدراسات التي تتناول موضوع الوصول الحر والجامعات من عدة جوانب. ولكن قبل عرضها يود الباحث الإشارة إلى أن مصطلح open access تُتُوول فى الإنتاج الفكري العربي بترجمات عديدة منها الوصول الحر، والنفاذ المفتوح، والوصول المفتوح، ...إلخ. وقد أُخِذَ في الحسبان هذا التنوع في المترادفات عند إجراء البحث. ويقوم الباحث بعرض الدراسات التي توافرت لديه وفقا للمحاور التالية:

نبدأ بالمحور الأول، ويتضمن الدراسات التي تناولت دور الجامعات ومكتباتها فى دعم الوصول الحر، ومنها دراسة عبدالرحمن فراج[١٦] التى توصلت إلى أن دعم الجامعات السعودية للوصول الحر يعد ضعيفا بصفة عامة وذلك من حيث مدى تشجيعها للأرشفة الذاتية وإنشاء المستودعات الرقمية المؤسساتية، ومدى إتاحتها للدوريات وفقا لأسلوب الوصول الحر، ومدى إصدارها للسياسات ذات الصلة بالنشر الإلكتروني المتاح وفق هذا الأسلوب، ومدى تضمين مواقع المكتبات التابعة لتلك الجامعات لمنصات الوصول الحر

ومصادره. وفي نفس السياق دراسة هند لبان[١٧] عن واقع الوصول الحر في المؤسسات المعلوماتية التابعة للجامعات الحكومية والأهلية في الرياض؛ حيث توصلت إلى أن أهم الأدوار للجامعات فيما يتعلق بالوصول الحر هو إتاحة الدوريات وإنشاء المستودعات، وأن من أبرز المزايا هو إتاحة الإنتاجية العلمية ومنع احتكار الناشرين، وأن المعوقات القانونية والتقنية من أهم معوقات الوصول الحر. أما دراسة إيمان رمضان[١٨] عن واقع حركة الوصول الحر بجامعة القاهرة، ومدى انخراط الجامعة في هذه الحركة، وتوصلت إلى أن جامعة القاهرة تعاني من انعدام وجود سياسات واضحة للأرشفة الذاتية، وضعف دعم الجامعة لحركة الوصول الحر فيما يتعلق بالدوريات العلمية المتخصصة الصادرة عن كليات الجامعة، علاوة على قلة الوعي بمفهوم الوصول الحر وقنواته، وكل ذلك أدي إلى صعوبة التعرف على الجهود المبذولة في هذا السياق. وكذلك نجد دراسة فاى تشادويل Faye Chadwell [١٩] التي هدفت إلى تقديم رؤية لكيفية قيام المكتبات الأكاديمية بدور مركزي في المستقبل حيث سيكون النشر باستخدام الوصول الحر هو النموذج السائد لنشر البحوث العلمية. أما دراسة محمد الصالح نابتي[٢٠] فهدفت إلى رصد واقع مشروع الوصول الحر في مكتبات جامعة قسنطينة ١ بالجزائر والتعرف على دور المكتبيين فى تحقيقه. وتشترك تلك الدراسات مع الدراسة الحالية في رصد دور الجامعات في دعم الوصول الحر، وتختلف في الأسلوب والأهداف؛ حيث تقوم الدراسة الحالية بفحص وتحليل المواقع الإلكترونية للجامعات للتعرف على سياسات الوصول الحر وتحليلها من أجل اقتراح سياسة عربية.

أما المحور الثاني فيتضمن دراسات تناولت اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو الوصول الحر، وهذا المحور يزخر بالعديد من الدراسات كتلك التي قدمها كل من ناريمان إسماعيل[٢١]، الشوابكة وبوعزة[٢٢]، القبلان والجبار[٢٣] ...إلخ. وهذه النوعية من الدراسات ساعدت الباحث في التعرف على اتجاهات الباحثين تجاه الوصول الحر ومعرفة المعوقات التى تحول دون انخراطهم في حركة الوصول الحر ومن ثم يمكن معالجتها عند صياغة السياسة المقترحة.

يتضمن المحور الثالث الدراسات التي تناولت دوريات الوصول الحر والمستودعات الرقمية التابعة للجامعات، ومنها دراسة محمد السعدني[٢٤] والتي هدفت إلى تقديم رؤية مستقبلية لما يمكن أن تكون عليه الدوريات العلمية التي تصدرها كليات جامعة الزقازيق في

ظل الوصول الحر للمعلومات العلمية وذلك وفق تصور عدة سيناريوهات محتملة. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها ضعف الاهتمام بتحويل الدوريات إلى شكل رقمي وإتاحتها بأسلوب الوصول الحر، وافتقاد الدوريات محل الدراسة إلى وجود سياسات مكتوبة ومعتمدة ومعلنة لإتاحة الدوريات العلمية بأسلوب الوصول الحر. وكذلك دراسة أبريزاه Abrizah[٢٥] هدفت إلى تسليط الدور على الوضع الحالي لمستودعات الوصول الحر فى الجامعات الآسيوية من حيث خصائصها وأنواعها ومحتوياتها وتخصصاتها ولغاتها والجوانب التقنية والفنية والسياسية. أما دراسة إهداء صلاح[٢٦] فهدفت إلى تقييم المستودعات الرقمية للجامعات في الدول العربية مع التخطيط لإنشاء مستودع رقمي لجامعة القاهرة، ودراسة أحمد العربي[٢٧] هدفت إلى إعداد آلية لإنشاء مستودع رقمي للجامعات العربية. وقد ساعدت تلك الدراسات في التعرف على واقع دوريات الوصول الحر والمستودعات داخل الجامعات وساهمت في تشكيل الإطار النظري للدراسة.

وأخيرا المحور الرابع يشمل الدراسات التي تناولت سياسات الوصول الحر على مستوى الجامعات، وهذا المحور يتصف بندرة دراساته حيث لم يتمكن الباحث من الوصول إلى دراسة تتناول سياسات الوصول الحر على مستوى الجامعات وما أمكن الحصول عليه دراسات تناولت سياسات المستودعات الرقمية كدراسة عبد المالك بن السبتي[٢٨] هدفت إلى تسليط الضوء على تجربة المكتبة المركزية لجامعة بومرداس في بناء وتيسير المستودع الرقمي، ومدي تبنيها لسياسة مؤسساتية تحفز الباحثين على أرشفة أبحاثهم العلمية، مع إبراز مدى حاجة المكتبة الجامعية إلي سياسة مؤسساتية تساهم في تعزيز واستمرارية نشاط المستودع. وهي بذلك تقتصر على دراسة سياسة المستودع وليس سياسة الوصول الحر للجامعة. وكذلك هناك دراسات تناولت مبادئ إعداد السياسات كدراسة آلما سوان[٢٩] وهى عبارة عن دليل لتعزيز الوصول الحر بين الدول الأعضاء فى منظمة اليونسكو من خلال عرض مجموعة من المبادئ التوجيهية عن الوصول الحر والسياسات ذات الصلة به. وقد تناولت الفصول التسعة تطور الوصول الحر والبحث العلمي، وأساليب الوصول الحر، وأهميته، ومنافعه، والنماذج الاقتصادية للاتصال العلمي، وحقوق التأليف والترخيص، واستراتيجيات تعزيز الوصول الحر، والإطار العام لسياسات الوصول الحر، وأخيرا مبادئ توجيهية ذات الصلة بهذه السياسات.

من خلال العرض السابق للدراسات التي توافرت للباحث، اتضح وجود عدد من الدراسات التي تناولت موضوع الوصول الحر والجامعات من حيث دور الجامعات ومكتباتها في دعم الوصول الحر، واتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو الوصول الحر، ودوريات الوصول الحر والمستودعات الرقمية التابعة للجامعات. وقد استفاد الباحث من تلك الدراسات فى تشكيل الإطار النظري لموضوع الدراسة وصياغة عناصر السياسة المقترحة.

٢. الوصول الحر: آلياته ومزاياه

هناك آليتان رئيستان: الأولى تتمثل فى دوريات الوصول الحر وهى تلك التى تتيح محتوياتها إلكترونيا بالمجان للجميع من خلال الإنترنت، وهى نوعان: الأول تصدره مؤسسات لا تهدف إلى الربح فقد تكون أكاديمية أو بحثية، والثانى تصدره مؤسسات تجارية تهدف إلى الربح. وكلا النوعين لهما هيئة تحرير وتخضع المقالات للتحكيم والتقييم ولهما مستويات معامل تأثير مرتفعة فى كثير من الحالات. ومن الأمثلة على دوريات الوصول الحر تلك الدوريات الصادرة عن المكتبة العامة للعلوم plos أو تلك الموجودة فى دليل دواج DOAJ.

الآلية الثانية للوصول الحر تتمثل فى الأرشفة الذاتية حيث يقوم المؤلف بإيداع نسخة من مقالته أو مسودة مقالته مرفقا بها قائمة التصويبات فى أحد مستودعات الوصول الحر أو يقوم بوضع نسخة على الموقع الشخصي للمؤلف.

أما بالنسبة لمزايا الوصول الحر بالنسبة للجامعات ومنتسبيها فيمكن إجمالها فى الآتي:((٣٠)، (٣١))

- يساعد الجامعة فى الحصول على مراكز متقدمة فى التصانيف العالمية ويجعلها جامعة من الطراز العالمى حيث تركز بعض التصانيف العالمية على عدد الأعمال العلمية والتعليمية المتاحة على موقع الجامعة وفقا للوصول الحر.
- تحسين زيادة معدلات الرؤية أو الاقتباس للمادة العلمية الموجودة بدوريات الجامعة، ومن ثم يزداد معامل التأثير للدورية بشكل كبير، وبالتالى يزداد عدد مرات الإشارة والرجوع بتلك الدورية، وتزداد هيبتها وسمعتها داخل سوق النشر العلمى.
- تسريع وتقوية وتيرة البحث العلمى والتقنى والاكتشافات العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس والباحثين.

- تعزيز التواصل العلمى بين الباحثين من مختلف التخصصات باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- إيصال المعلومات العلمية لمن هم فى حاجة اليها بدون قيود مالية أو تقنية أو قانونية مما يؤدى إلى بناء مجتمع علمى مفتوح.
- يساعد المكتبات الجامعية على مواجهة تكاليف الاشتراك فى الدوريات ذات النشر التجارى، ومن ثم منح الفرصة لميزانيات المكتبات أن تكون أكثر رسوخا واستقرارًا.
- يساعد على إثراء مقتنيات المكتبات الجامعية وإتاحتها للجميع دون قيد أو شرط.
- يساعد على تقليل احتكار الناشرين للبحث العلمى فيما يتعلق بالتوزيع.

٣. أنماط سياسات الوصول الحر

تتنوع سياسات الوصول الحر إلا أنه يمكن حصر أنواعها على النحو التالي(٣٢):

النمط الأول) الإيداع الإلزامي الفوري مع احتفاظ المؤلف أو الناشر بالحقوق

وفقا لهذا النمط يكون المؤلف أو الناشر هو صاحب حقوق التأليف والنشر، ويتم الإيداع الفورى في المستودع بدون التنازل عن هذه الحقوق إلى الجامعة، وتكون المقالة المودعة فى صورتها اللاحقة Postprint بعد إجراء التحكيم وتنفيذ ملاحظات المحكمين. كما يُنَصُّ فى هذا النمط من السياسات على احترام حقوق الناشر ووضع فترة حظر تتراوح ما بين ستة شهور وعام على أقصى تقدير وبعدها يُتَاح النص الكامل فى المستودع للمستفيدين. ووفقا لهذا النمط يلتزم المؤلف بإيداع واصفات البيانات فى التو واللحظة بمجرد الحصول على موافقة الناشر على نشر المقالة العلمية وذلك فى المستودع الرقمى. وبالتالى فإن هذه السياسة إلزامية. ومن الأمثلة على هذا النمط نجد سياسة الوصول الحر لاختصاصي مكتبات جامعة واشنطن(٣٣).

النمط الثانى) الإيداع الإلزامي الفورى مع التنازل عن بعض أو كل الحقوق

يقوم المؤلف بالتنازل عن بعض أو كل حقوق التأليف والنشر للجامعة حيث يمنحها ترخيصا غير حصري، ونهائي، وغير محدود لممارسة بعض أو جميع حقوق التأليف والنشر المتعلقة بكل مقالاته العلمية، في أي وسيط، شريطة ألا تباع هذه المقالات مقابل ربح، وأن تأذن للآخرين أن يفعلوا الشئ نفسه. ويتم الإيداع الفوري فى العادة، ويمكن للمؤلف أن يتقدم

بطلب للجامعة من أجل إعفاء مقالة معينة أو تأخير إتاحتها لفترة زمنية محددة. ويلتزم المؤلف بتقديم نسخة إلكترونية من المقالة فى صورتها اللاحقة فى موعد لا يتجاوز تاريخ نشرها وبدون رسوم إلى ممثل الجامعة المنوط به ذلك الأمر. وتعد تلك السياسة إلزامية، ومن الأمثلة على هذا النمط نجد سياسة الوصول الحر لجامعة هارفارد(٣٤).

النمط الثالث) الإيداع الإلزامي بعد فترة زمنية معينة

هى سياسة إلزامية تعمل على تشجيع المؤلف على إيداع نسخ رقمية للمقالات العلمية المقبولة للنشر في مجلات علمية محكمة فى المستودع الرقمي للجامعة بقدر الإمكان، على أن يكون ذلك في غضون ستة أشهر أو اثنى عشر شهرا من تاريخ النشر الرسمي الذي يحدده ناشر الدورية. وبالتالى لا يتم الإيداع الفوري وإنما بعد فترة. ومن الأمثلة على هذا النمط نجد سياسة مؤسسة ويلكوم ترست(٣٥).

النمط الرابع) الإيداع الإلزامي إذا سمح الناشر

هي سياسة إلزامية تعمل على تشجيع الناشر على إيداع نسخ رقمية للمقالات العلمية المقبولة للنشر في مجلات علمية محكمة فى المستودع الرقمي للجامعة بقدر الإمكان، على أن يكون ذلك في غضون ستة أشهر أو اثني عشر شهرا من تاريخ النشر الرسمي الذي يحدده ناشر الدورية. وبالتالى لا يتم الإيداع الفوري وإنما بعد فترة.

النمط الخامس) الإيداع التطوعي

هذه السياسة غير إلزامية تعمل على حث المؤلف أو الناشر على إيداع نسخ رقمية للمقالات العلمية المقبولة للنشر في مجلات علمية محكمة فى المستودع الرقمي للجامعة بقدر الإمكان.

٤. واقع سياسات الوصول الحر بالجامعات

لا تقتصر مهمة الجامعة على إجراء البحوث وإعداد الباحثين وإنما تمتد إلى تقديم نتائج البحوث التى تجريها إلى المجتمع باستخدام وسائل الاتصالات الحديثة. فإتاحة المعرفة البشرية أحد الأدوار المهمة للجامعات وهو ما دفع الجامعات في الدول المتقدمة إلى إنشاء المستودعات باعتباره إحدى أهم قنوات النشر العلمى الداعمة للوصول الحر.

مستودعات الوصول الحر[٣٦]

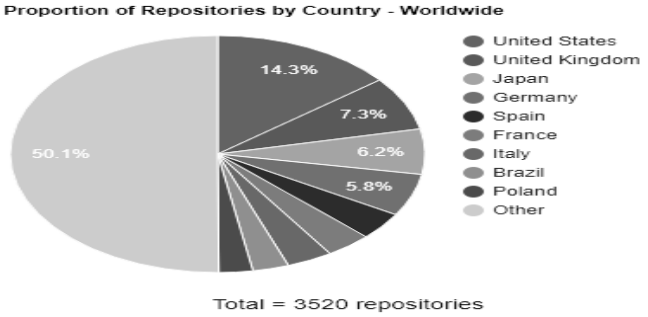

شكل رقم (١) عدد المستودعات المؤسساتية موزعة على دول العالم والمسجلة بدليل

بمراجعة دليل مستودعات الوصول الحر Open DOAR نجد أن عدد المؤسسات التى تمتلك مستودعات بلغ (٢٩٧٧) مؤسسة تمتلك (٣٥٢٠) مستودعا وفقا للمسجل بالدليل حتى نهاية مارس ٢٠١٨. وتتصدر الولايات المتحدة المشهد بنسبة ١٤,٣% كما هو مبين بالشكل رقم (١).

شكل رقم (٢) عدد السياسات المسجلة بسجل الوصول الحر roarmap[٣٧]

وبمراجعة سجل سياسات مستودع الوصول الحر ROARMAP وجد أن هناك نموًا وتطورًا فى سياسات الوصول الحر؛ حيث ارتفع معدل التسجيل في عام ٢٠٠٥ بتسجيل ١٢٣ سياسة، ووصل في يناير ٢٠١٨ إلى ٩٢١ سياسة، وهذا يؤكد على دور هذه السياسات وأهميتها فى نشر ثقافة الوصول الحر.

أولا) الجامعات المتقدمة عربيا وفقا لتصنيف ويبوميتركس

من خلال البحث في المواقع الإلكترونية للجامعات المتقدمة عربيا وفقا لتصنيف ويبوميتركس –محل الدراسة– لم يجد الباحث سياسة معلنة للوصول الحر على مستوى الجامعة إلا فى جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية. وقد لاحظ أن مبادرات الوصول الحر نفسها غير واضحة بالمواقع الإلكترونية. وقد تُوصِّلَ إلى وجود سياسة النشر الإلكتروني لجامعة الملك سعود على الموقع الإلكتروني للجامعة وهى قصيرة جدا ولم تتطرق للوصول الحر. كما توصل إلى وجود سياسة للمستودع الرقمي بالجامعة الأمريكية ببيروت تحث المنتسبين للجامعة على الإيداع التطوعى لإنتاجهم العلمى. ويمكن للباحث الإقرار بأن الجامعات محل الدراسة تحث أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم على الأرشفة الذاتية بمواقعهم الشخصية دون وجود سياسة إلزامية معلنة فالأمر متروك لحرية كل عضو. ويمكن له أيضا الإقرار بعدم وجود سياسة معلنة فيما يتعلق بإتاحة الدوريات العلمية بأسلوب الوصول الحر والمحاولات إن وجدت فهي فردية تطوعية تفتقد للمعايير العالمية المتبعة في هذا الشأن. وسيحاول الباحث فيما يلي من فقرات توضيح الحقائق السابق ذكرها.

جامعة الملك سعود

لاحظ الباحث من خلال تصفح الموقع الإلكتروني لجامعة الملك سعود عدم وجود اهتمام بالوصول الحر ولا بسياساته، وأقرب شئ للسياسات هو سياسات النشر في بوابة الملك سعود، ولا توجد إشارة في تلك السياسة إلى التعامل من قريب أو بعيد مع الوصول الحر. كما تنص حقوق النشر على أن مواقع أعضاء هيئة التدريس الموجودة في نطاق http://fac.ksu.edu.sa هي تحت التحكم الكامل من قبل أعضاء هيئة التدريس. وأي أفكار أو وجهات نظر أو آراء مضمنة في تلك المواقع هي خاصة بعضو هيئة التدريس الممتلك للموقع ولا تمثل الجامعة بأي شكل من الأشكال. [٣٨] ومن ثم لا يوجد إلزام بالأرشفة الذاتية على الموقع الشخصي.

كما لاحظ الباحث عدم وجود رابط على الصفحة الرئيسة للجامعة يشير إلى دوريات وصول حر، ولا يوجد رابط يشير إلى مستودعات رقمية للجامعة، ولا يوجد رابط يشير إلى أي مبادرة للوصول الحر تطبق داخل الجامعة.

وقد لاحظ الباحث من خلال تصفح موقع دار جامعة الملك سعود للنشر[٣٩] أن هناك ما يقرب من (١٣) دورية تصدر عن كليات الجامعة ويقوم بإتاحة جميع أعدادها وفقا

لأسلوب الإتاحة المقيدة حيث يتطلب اسم دخول وكلمة سر لغالبية الدوريات. كما لاحظ أن هناك عددًا ضئيلًا جدا من الدوريات التي تصدر عن كليات الجامعة كمجلة العلوم التربوية[٤٠] وتنص على أنها متاحة بأسلوب الوصول الحر وفقا لترخيص المشاع الإبداعي CC-BY-NC.

جامعة الملك عبدالعزيز

لاحظ الباحث من خلال تصفح الموقع الإلكتروني لجامعة الملك عبدالعزيز وجود مركز النشر العلمي[٤١] يهدف إلى نشر نتاج الجامعة الفكري ورقيا ورقميا، وله موقع يتيح من خلاله الدوريات التى تصدرها كليات الجامعة. كما يقوم بتخصيص صفحة رئيسة تحت مسمى الأبحاث[٤٢] يعرض فيها واصفات البيانات ومستخلصات للأبحاث التى أجراها أعضاء هيئة التدريس المنتسبين للجامعة وفي بعض الأحيان نصوصها الكاملة. وللأسف لم يتوصل الباحث إلى وجود سياسة للوصول الحر مكتوبة ومعلنة يُتَاح من خلالها تلك الأبحاث.

كما توصل الباحث إلي أن ما يُنْشَر على صفحات مركز النشر العلمي يخضع لسياسة الخصوصية والنشر الإلكتروني لموقع جامعة الملك عبدالعزيز[٤٣] وهذه السياسة لا يوجد فيها ذكر للوصول الحر، وتشير إلى أن مواقع أعضاء هيئة التدريس تحت المسئولية الكاملة للعضو ولا يوجد حث على الأرشفة الذاتية بهذه المواقع.

وبناء عليه نستطيع القول بإن هناك ممارسات جيدة لإتاحة الانتاج الفكري لأعضاء هيئة التدريس على الموقع الإلكتروني للجامعة، ولكن للأسف لم تتم هذه الممارسات وفقا للاتجاهات العالمية المتبعة فى هذا الشأن.

جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية

قامت جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية بإصدار سياسة للوصول الحر[٤٤] فى يونيو ٢٠١٤م، وألزمت أعضاء هيئة التدريس والباحثين والطلاب والموظفين المنتمين للجامعة بمنح الجامعة ترخيصًا غير حصرى، نهائي، عالمى النطاق، لممارسة بعض/جميع حقوق المؤلف المتعلقة بكل من مقالاته العلمية، فى أي وسيط، شريطة ألا تباع هذه المقالات مقابل ربح، وأن تأذن للآخرين أن يفعلوا الشئ نفسه. ويجوز لمكتب نائب رئيس الجامعة أو من ينيبه أن يتخلى عن تطبيق هذه السياسة على مقالة معينة أو تأخير الإتاحة لفترة محددة من الزمن بناء على طلب كتابى صريح من المؤلف.

يقدم كل عضو هيئة تدريس أو باحث نسخة إلكترونية من الإصدارة الأخيرة لكل مقالة قام بتأليفها فى موعد لا يتجاوز تاريخ نشره للمقالة دون مقابل وفقا للضوابط التي يحددها مكتب نائب رئيس الجامعة. ويكلف مكتب نائب رئيس الجامعة مكتبة جامعة الملك عبد الله بوضع وتطوير خطة للامتثال لهذه السياسة والالتزام بحقوق النشر القائمة بطريقة ملائمة لأعضاء هيئة التدريس.

سيكون مكتب نائب رئيس الجامعة مسئولا عن تفسير هذه السياسة، وحل النزاعات المتعلقة بتفسيرها وتطبيقها والتوصية بإجراء التغييرات من وقت لآخر. وستقوم مكتبة جامعة الملك عبدالله بمراجعة هذه السياسة بعد ثلاث سنوات.

هذا وتُودَع المقالة فى مستودع جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية KAUST Repository وهو مبادرة من قبل مكتبة الجامعة لتحسين وزيادة معدلات الرؤية أو الاقتباس للمادة العلمية الموجودة فى مقالات الدوريات وأعمال المؤتمرات والتقارير الفنية والرسائل الجامعية والصور ومجموعات البيانات وغيرها من الأعمال ذات الصلة بالأبحاث في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية. [٤٥]

جامعة القاهرة

لاحظ الباحث من خلال تصفح الموقع الإلكتروني لجامعة القاهرة أن هناك اهتماما بالأرشفة الذاتية لأعضاء هيئة التدريس حيث تحثهم على إنشاء مواقع شخصية على موقع علماء جامعة القاهرة Cairo University Scholars[٤٦] وإتاحة أبحاثهم. ولكن هذا الحث لا يتم في ضوء سياسة واضحة للأرشفة الذاتية حيث تعانى الجامعة من انعدام وجود هذه السياسة.

كما لاحظ وجود المستودع الإلكتروني CAIRO UNIVERSITY E-REPOSITORY حيث يغطي الدوريات التى تصدرها كليات الجامعة والرسائل الجامعية والمؤتمرات التى تنظمها الكليات والمعاهد التابعة للجامعة. وتنص سياسة المستودع على أنها تتيح مقالات الدوريات المحكمة بأسلوب الوصول الحر[٤٧]، وأنها تتيح مستخلصات الرسائل التى أجيزت خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٤). [٤٨] وبتصفح المستودع وجد الباحث أنه غير مكتمل فعلى سبيل المثال لا يوجد انتظام فى أرشفة الدوريات ولا في المؤتمرات والكثير من الروابط غير مكتملة والتغطية الزمنية غير موحدة فى الدوريات والمؤتمرات.

وتشير إيمان رمضان[٤٩] إلى تعثر مشاركة جامعة القاهرة في مشروع النشر

الإلكترونى للدوريات الأكاديمية التى تنشرها الجامعات المصرية نتيجة لعدم تخصيص دعم مادي للمشروع. ويؤكد ذلك عدم وجود إشارة لهذا المشروع على الموقع الإلكترونى للجامعة.

ومن ثم يستطيع الباحث القول بإن جامعة القاهرة لا يتوفر بها سياسة معتمدة ومعلنة تتعلق بالوصول الحر؛ فالممارسات التى تمت وتتم تشير إلى ضعف دعم الجامعة للوصول الحر على مستوى سياسات الوصول الحر وافتقادها لمسايرة الاتجاهات العالمية المتبعة فى هذا الشأن.

الجامعة الأمريكية ببيروت

لاحظ الباحث من خلال تصفح الموقع الإلكتروني للجامعة الأمريكية ببيروت وجود مبادرة بعنوان النشر بأسلوب الوصول الحر فى الجامعة Open Access Publishing @ AUB[٥٠]. وهذه المبادرة لها صفحات فرعية داخل الموقع الإلكتروني للجامعة تحث فيه المنتسبين إلى الجامعة على النشر بأسلوب الوصول الحر، وتعرفهم بهذا الأسلوب، وتبين لهم مزايا النشر وفقا لهذا الأسلوب، وأماكن النشر بأسلوب الوصول الحر والناشرين وسياساتهم، وتعرفهم بالمستودع الرقمي للجامعة وسياسته، وترفع وعيهم فيما يتعلق بحقوق المؤلف.

تحث سياسة مستودع الأعمال العلمية بالجامعة الأمريكية ببيروت AUB Scholarworks Repository جميع المنتسبين إلى الجامعة على إيداع نسخة رقمية من أعمالهم العلمية بصورة تطوعية[٥١]. وتحدد المواد التي تُودَع وتلك التي لا تخضع للإيداع. وتشير إلى أن جميع المواد المدرجة بالمستودع تخضع لرخصة المشاع الإبداعي غير تجاري٣[٥٢] وأن هذه السياسة لا تنقل حقوق المؤلف إلي الجامعة ويحق للآخرين استخدام المواد المدرجة شريطة ألا تباع مقابل ربح. وتحث السياسة المنتسبين إلى الجامعة على مطالبة الناشرين بحقهم في الأرشفة الذاتية. وتشير إلي أنها تقوم بإتاحة واصفات البيانات للمقالة عند إيداعها.

ثانيا) الجامعات المتقدمة عالميا وفقا لتصنيف ويبوميتركس

أما بالنسبة للجامعات المتقدمة عالميا وفقا لتصنيف ويبوميتركس، فمن خلال البحث في المواقع الإلكترونية للجامعات محل الدراسة، وجد الباحث سياسات معلنة للوصول الحر على مستوى الجامعة. وفيما يلي تُتَناول تلك السياسات وفقا لعناصر قائمة المراجعة على النحو التالي:

نمط السياسة ونطاقها وغرضها

بتصفح المواقع الإلكترونية للجامعات محل الدراسة، وجد الباحث أن جميع الجامعات محل الدراسة تمتلك سياسة للوصول الحر معتمدة ومعلنة، ولكنها اختلفت فى تحديد الفئات التى ينبغى أن تلتزم بتطبيقها، ففى جامعة هارفارد نجد سياسة عامة للجامعة وأخرى منبثقة منها لكل كلية ومركز على حدة، وجميع تلك السياسات تطبق على أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا وطلاب المرحلة الجامعية الأولى وأعضاء الجهاز الإداري، فى حين نجد جامعة واشنطن تنفرد بتطبيق سياسة للوصول الحر وتقصر تطبيقها على العاملين بمكتبات الجامعة فقط، مع العلم بأن جامعة واشنطن فى عام ٢٠١٥ أصدرت قرارًا بالحث على الوصول الحر وتكليفا بوضع السياسة وبالفعل صدرت سياسة مقترحة فى عام ٢٠١٦ ولكنها ما زالت تحت المناقشة ولم تعتمد بعد.

وكذلك جامعة ستانفورد قام طلاب الدكتوراه بكلية التربية بوضع سياسة للوصول الحر وقد أُعْتُمِدَت ودخلت حيز التطبيق، فى حين التزمت كلية الطب داخل نفس الجامعة بتطبيق سياسة الوصول الحر للمعاهد الوطنية للصحة NIH.

جدول رقم (٢) تاريخ اعتماد سياسات الوصول الحر بالجامعات محل الدراسة ونطاق تطبيقها

الجامعة	تاريخ اعتماد السياسة	نطاق تطبيق السياسة
Harvard University	٢٠٠٨	أعضاء هيئة التدريس والطلاب والعاملون
Stanford University	٢٠١٣	طلاب الدكتوراه بكلية التربية
		مجموعة إدارة البحوث بكلية الطب
Massachusetts Institute of Technology	٢٠٠٩	أعضاء هيئة التدريس والطلاب والعاملون
University of California Berkeley	٢٠١٣	أعضاء هيئة التدريس والطلاب والعاملون
University of Washington	٢٠١٧	اختصاصيو المكتبات بالجامعة

بالنسبة لنوع السياسة نجد أن جميع السياسات اتسمت بأنها إلزامية حيث تحتم على الأعضاء ضرورة الإيداع الفوري أو في غضون فترة معينة، ويوضح ذلك إدراك الجامعات محل الدراسة لأهمية أن تكون السياسة إلزامية حيث إن السياسات التطوعية للوصول الحر لا تؤتي بثمار جيدة.

كما هو مبين بالشكل رقم (٣) تقوم ٤٠ % من السياسات بتوضيح المزايا التى تعود على الجامعة وعلى الباحثين نتيجة تطبيق الوصول الحر، بينما ٦٠% من السياسات لا تذكر تلك المزايا، وتكتفي بذكر الغرض من وضع تلك السياسة فقط.

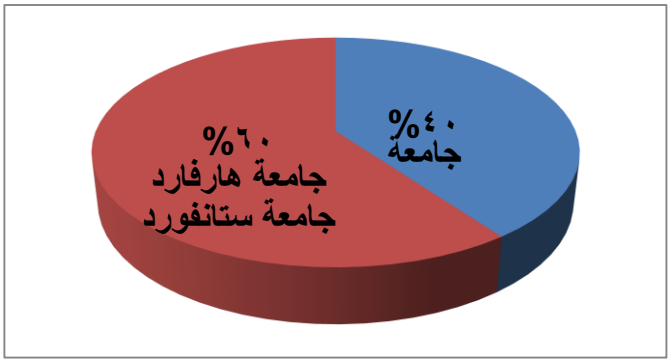

شكل رقم (٣) السياسات التي تذكر مزايا الوصول الحر

محتوى السياسة

تنص السياسات محل الدراسة على إتاحة المقالات العلمية التي تنشر فى الدوريات أو المؤتمرات العلمية، ويطلق عليها مسمي Research and Scholarship كمحتوى مستهدف إلزامي. أما الكتب فلا ذكر لها بالسياسة وكذلك الرسائل الجامعية، مع ملاحظة قيام الجامعات محل الدراسة بتخصيص سياسة وصول حر منفصلة لبيانات البحث.

كما لاحظ الباحث أن السياسات محل الدراسة تميز بين الإيداع الإلزامي فى المستودع والحث على النشر فى دوريات الوصول الحر كآليات للوصول الحر.

مكان الإيداع وتوقيته

تقوم السياسات محل الدراسة بتحديد مكان الإيداع وهو المستودع المحلي التابع للجامعة. وتنص على ضرورة إيداع المقالة العلمية فور جاهزيتها للنشر في صورتها النهائية التى تتضمن تنفيذ تعديلات المحكمين، مع إمكانية الاتفاق على فترة حظر معينة لا تتجاوز العام بحيث تُتَاح المقالة فى نصها الكامل بعد انتهاء هذه الفترة، على أن يلتزم الباحث بإيداع واصفات البيانات للمقالة فور جاهزيتها للنشر.

الحقوق والواجبات

تشير السياسات محل الدراسة إلى أن كل عضو من أعضاء هيئة التدريس يمنح ترخيصا غير حصري، لا رجعة فيه، عالمي النطاق، لممارسة بعض/ جميع حقوق المؤلف المتعلقة بكل مقالاته العلمية، فى أي وسيط، مع السماح للآخرين بأن يفعلوا نفس الشيء، ، شريطة ألا تباع هذه المقالات مقابل ربح.

تحث السياسات أعضاء هيئة التدريس على مطالبة الناشرين بحقهم في الأرشفة الذاتية. كما تلزم السياسات أعضاء هيئة التدريس بتقديم نسخة إلكترونية من المقالة فى صورتها اللاحقة Postprint أو تقديم واصفات البيانات للمقالة في حالة وجود فترة حظر.

لا تشير السياسات محل الدراسة إلى مطالبة الباحث باستخدام دليل دواج DOAJ للتعرف على دوريات الوصول الحر التى يمكن النشر فيها، كما لا تقوم بالتوجيه إلى استخدام خدمة شربا روميو SHERPA RoMEO للتعرف على الناشرين الذين يسمحون بالإيداع فى مستودعات الوصول الحر ومن لا يسمح منهم بذلك. كما لا تحدد السياسات العقوبات على المخالفين وإنما تفوض إدارة الكلية فى تحديدها.

آليات دعم السياسة

تتعدد آليات دعم السياسة في الجامعات محل الدراسة وتتنوع ما بين مستودع رقمي لأرشفة الإنتاج الفكري للمنتسبين للجامعة، ونظام إيداع رقمي لرسائل الماجستير والدكتوراه، وصندوق لتمويل رسوم تجهيز المقالة للنشر في دوريات الوصول الحر المحكمة، واتفاقية مع الناشرين لتمكين الوصول الحر للمقالات العلمية، ونشر دوريات وصول حر، وبرنامج استشاري لحقوق النشر والتأليف، ومكتب لقيادة مبادرات الوصول الحر على مستوى الحرم

الجامعي، وبنية تحتية جيدة لتكنولوجيا المعلومات. وقد وجد الباحث من خلال تصفح المواقع الإلكترونية أن هذه الآليات موجودة بالفعل وأن أكثر جامعة تطبق بها غالبية الآليات هي جامعة هارفارد حيث قامت بإنشاء مكتب الاتصال العلمى Office for Scholarly Communication[٥٣] من أجل قيادة مبادرات فتح المنح الدراسية وتبادلها والحفاظ عليها على مستوى الحرم الجامعى. وبدعم من مكتب الاتصال العلمى قامت جميع كليات ومدارس جامعة هارفارد باعتماد سياسات الوصول الحر للمقالات العلمية الجديدة التى ينتجها أعضاء هيئة التدريس. كما بدأت مراكز البحوث في جامعة هارفارد في اعتماد سياسات الوصول المفتوح. ويقوم هذا المكتب بإدارة برامج دعم مثل:

- مستودع هارفارد للوصول الحر DASH.
- صندوق لتمويل رسوم معالجة المقالات المنشورة فى دوريات الوصول الحر المعتمدة على رسوم HOPE.
- اتفاقية بين عدة جامعات ومؤسسات التمويل لتغطية رسوم نشر دوريات الوصول الحر المعتمدة COPE.
- نظام إيداع رسائل الماجستير والدكتوراه الإلكترونى ويدار من قبل كل كلية على حدة ويُصان من قبل مكتب الاتصال العلمى ETDs @ Harvard.
- برنامج هارفارد الاستشارى لحقوق النشر والتأليف Harvard's Copyright Advisory Program.

٥. سياسة عربية مقترحة للوصول الحر

يقدم الباحث فى الفقرات التالية سياسة مقترحة للوصول الحر تصلح للتطبيق فى الجامعات الموجودة فى العالم العربي. وقد اُعْتُمِدَ فى إعداد هذه السياسة على الاطلاع على الإنتاج الفكرى فيما يتعلق بالوصول الحر، وبالأخص ما يتناول مبادئ صياغة سياسات الوصول الحر، بالإضافة إلى الملاحظة المباشرة للمواقع الإلكترونية الخاصة بالجامعات فى الدول الأجنبية لمعرفة الاتجاهات العالمية فى هذا الشأن. وفيما يلى يتم عرض هذه السياسة:

٥/١ هدف السياسة

تهدف السياسة إلى رفع وعي طلاب الدراسات العليا والباحثين وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بأهمية الأرشفة الذاتية لإنتاجهم العلمي، وحثهم على دعم الوصول الحر باعتباره توجها عالميا، ولما له من قدرة على رفع معدلات الاستشهاد بأبحاثهم. كما تهدف إلى مساعدة الجامعة في إتاحة نتاجها البحثي على شبكة الإنترنت وفقا للوصول الحر، ومن ثم الحصول على مركز متقدم فى التصانيف العالمية وجعلها جامعة من الطراز العالمي.

٥/٢ نطاق السياسة

يلتزم طلاب الدراسات العليا والباحثون وأعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم بالإيداع الفوري لنسخة رقمية من (مقالات الدوريات، وأعمال المؤتمرات، والرسائل الجامعية) التي يقومون بإعدادها فى المستودع الرقمي التابع للجامعة، وذلك فور جاهزية المادة العلمية للنشر في صورتها النهائية التي تتضمن تنفيذ تعديلات المحكمين.

تلتزم المكتبة المركزية بإدارة المستودع الرقمى ورفع المواد العلمية وإتاحتها مع قيام مركز تقنية المعلومات بتقديم الدعم الفني وصيانة البنية التحتية.

تطبق هذه السياسة على جميع المواد العلمية المؤلفة أو تلك التى شارك فى تأليفها طلاب الدراسات العليا والباحثون وأعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم المنتمون إلى الجامعة باستثناء أى مواد نُشِرَت قبل اعتماد هذه السياسة أو أى مواد نشرت وفقا لاتفاقيات تتعارض مع السياسة الحالية قبل اعتمادها.

٥/٣ منح الحقوق

يمنح طلاب الدراسات العليا والباحثون وأعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم الحق لجميع المنتسبين للجامعة بالنسخ والاطلاع والتحميل الهابط بشرط عدم بيع هذا الإنتاج العلمي مقابل ربح. ويتم ذلك بهدف إتاحة إنتاجهم الفكري على أوسع نطاق من خلال مستودع الوصول الحر الخاص بالجامعة. وتخضع محتويات المستودعات لرخصة المشاع الإبداعي.

الحث على النشر

يفضل أن يقوم المنتسبون للجامعة بالنشر في دوريات الوصول الحر المحكمة والمدرجة بدليل دواج DOAJ. وتلتزم الجامعة بصرف مكافأة مالية فى حالة النشر فى دوريات ذات

معامل تأثير جيد. ويستحب أن يقوم المؤلفون بإيداع الكتب أو بعض الفصول من الكتب التي يقومون بتأليفها فى المستودع الرقمى للجامعة.

فترة الحظر

بناء على طلب من المؤلف يمكن أن يمنح فترة حظر معينة لا تتخطى اثنا عشر شهرا لإتاحة النص الكامل للمادة العلمية مع ضرورة إتاحة واصفات البيانات للمادة العلمية فى المستودع الرقمى بمجرد الحصول على خطاب بقبول النشر. كما يمكن الاتفاق مع الناشرين علي فترة حظر لا تتجاوز اثنا عشر شهرا. وفي الحالات التي تزيد فيها فترة الحظر عن المدة المحددة يقوم المؤلف بالبحث عن ناشر آخر من خلال استخدام خدمة شربا روميو SHERPA RoMEO أو من خلال الأدوات التي توفرها الجامعة لهذا الشأن.

الامتثال للسياسة

فى حالة عدم الالتزام بالسياسة لا يعتد بالمادة العلمية غير المودعة بالمستودع كإنتاج فكرى يمكن التقدم به لترقية عضو هيئة التدريس ومعاونيهم.

تفسير السياسة وتحديثها

يلتزم قطاع الدراسات العليا التابع لنائب رئيس الجامعة بتفسير السياسة ومتابعة تطبيقها والعمل على تذليل الصعوبات التى قد تعوق التطبيق الأمثل. كما يلتزم مجلس الجامعة بمراجعة هذه السياسة وتحديثها كل ثلاث سنوات بناء على اقتراحات مجالس الأقسام العلمية ومجالس الكليات. كما تلتزم الجامعة بإنشاء وحدة الوصول الحر للمعلومات العلمية كوحدة ذات طابع خاص تعمل على إدارة حركة الوصول الحر بالجامعة وتنشر هذه الثقافة.

٦. النتائج والتوصيات

فى ضوء ما سبق أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج، من أبرزها ما يلى:

- تتعدد أنماط سياسات الوصول الحر ما بين الإيداع الإلزامي الفوري مع احتفاظ المؤلف أو الناشر بالحقوق، والإيداع الإلزامي الفورى مع التنازل عن بعض أو كل الحقوق، والإيداع الإلزامي بعد فترة زمنية معينة، والإيداع الإلزامي إذا سمح الناشر، الإيداع التطوعي.

- لا توجد سياسة معلنة للوصول الحر بالجامعات الحاصلة على المراكز الخمسة الأولى عربيا وفقا لتصنيف ويبومتركس باستثناء جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية. كما أن مبادرات الوصول الحر نفسها غير واضحة بالمواقع الإلكترونية باستثناء الموقع الإلكتروني للجامعة الأمريكية ببيروت.
- تحث الجامعات المتقدمة عربيا أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم على الأرشفة الذاتية بمواقعهم الشخصية دون وجود سياسة إلزامية معلنه فالأمر متروك لحرية كل عضو. كما لا توجد سياسة معلنة فيما يتعلق بإتاحة الدوريات العلمية بأسلوب الوصول الحر، والمحاولات إن وجدت فهي فردية تطوعية تفتقد للمعايير العالمية المتبعة في هذا الشأن.
- تتفق الجامعات الحاصلة على المراكز الخمسة الأولى عالميا وفقا لتصنيف ويبومتركس على تطبيق سياسة إلزامية للوصول الحر حيث تحتم ضرورة الإيداع الفوري أو في غضون فترة معينة للمقالة العلمية، ولكنها تختلف في تحديد الفئات التى ينبغى أن تلتزم بتطبيقها.
- تنص السياسات محل الدراسة على إتاحة المقالات العلمية التي تنشر فى الدوريات أو المؤتمرات العلمية كمحتوى مستهدف إلزامي. كما تميز بين الإيداع الإلزامي فى المستودع المحلي التابع للجامعة والحث على النشر فى دوريات الوصول الحر كآليات للوصول الحر.
- تحث السياسات أعضاء هيئة التدريس على مطالبة الناشرين بحقهم في الأرشفة الذاتية. كما تلزم السياسات أعضاء هيئة التدريس بتقديم نسخة إلكترونية من المقالة فى صورتها اللاحقة أو تقديم واصفات البيانات للمقالة في حالة وجود فترة حظر.
- تتعدد آليات دعم السياسة في الجامعات محل الدراسة وتتنوع ما بين مستودع رقمي لأرشفة الإنتاج الفكري للمنتسبين للجامعة، ونظام إيداع رقمي لرسائل الماجستير والدكتوراه، وصندوق لتمويل رسوم تجهيز المقالة للنشر في دوريات الوصول الحر المحكمة، واتفاقية مع الناشرين لتمكين الوصول الحر للمقالات العلمية، ونشر دوريات وصول حر، وبرنامج استشاري لحقوق النشر والتأليف، ومكتب لقيادة مبادرات الوصول الحر على مستوى الحرم الجامعي، وبنية تحتية جيدة لتكنولوجيا المعلومات.

بناء عليه يمكن صياغة بعض التوصيات التي يعتقد الباحث فاعليتها

الإيجابية على النحو التالي:

- تبني تطبيق السياسة المقترحة بالجامعات العربية من خلال مجالس الجامعات بعد طرحها للنقاش على مستوى مجالس الأقسام العلمية ومجالس الكليات.
- قيام الجامعات في الدول العربية بإصدار مبادرة أو بيان للوصول الحر على المستوى ذ العربي والتوقيع عليها بحيث تكون مماثلة لمبادرات بودابست وبيثيسدا وبرلين وغيرها بهدف إحدث حراك يؤدي إلى مسايرة الاتجاهات العالمية. ويمكن لاتحاد الجامعات العربية التابع لجامعة الدول العربية أن يقوم برعاية تنفيذ تلك المبادرة.
- قيام المكتبات الجامعية في الدول العربية بعقد ورش عمل وندوات تثقيفية بهدف رفع الوعي بالوصول الحر ونشر ثقافته مع تخصيص يوم أو أسبوع للوصول الحر.
- إنشاء وحدة الوصول الحر للمعلومات العلمية كوحدة ذات طابع خاص داخل الجامعة تعمل على إدارة حركة الوصول الحر بالجامعة وتنشر هذه الثقافة.
- قيام وحدة المكتبة الرقمية بالمجلس الأعلى للجامعات في مصر بتعديل أهداف مشروع النشر الإلكتروني بحيث يكون من بين أهدافه إعداد وتنفيذ ومتابعة مبادرات للوصول الحر داخل الجامعات المصرية مع وضع آليات دعم لسياسة الوصول الحر داخل تلك الجامعات.
- إجراء تعديل في قواعد الترقيات على مستوى الأساتذة والأساتذة المساعدين بحيث يشترط حصول عضو هيئة التدريس على خطاب من وحدة المكتبة الرقمية يفيد بقيامه بإيداع النصوص الكاملة لأبحاثه المقدمة للترقية بالمستودع الرقمي.
- قيام مجالس الإدارة بالعمل على إتاحة الدوريات التي تصدرها كليات الجامعات بأسلوب الوصول الحر مع ضرورة قيام الجامعات بإنشاء مستودعات مؤسساتية خاصة بها.

المصادر والهوامش

(1) ERIC. Fifty Years of ERIC: 1964-2014. Retrieved January 2018 from: <https://eric.ed.gov/pdf/ERIC_Retrospective.pdf>.

(٢) مصطفى، مها محمد رمضان. (٢٠١١). مبادرات التدفق الحر للمعلومات العلمية: دراسة تحليلية لاستنباط أسس مبادرة مصرية. أطروحة (دكتوراه) جامعة عين شمس - كلية الآداب - قسم المكتبات والمعلومات. ص٦٢.

(3) Suber, Peter.(2012). Open access. MIT Press essential knowledge. p8.

(4) 2018. Ranking Web of Universities. January New Edition. Arab World. Retrieved January 2018 from: < http://www.webometrics.info/en/aw>.

(٥) فراج، عبدالرحمن. (المحرم – جمادى الآخرة ١٤٣١ هـ / ديسمبر ٢٠٠٩ – يونيه ٢٠١٠ م). الوصول الحر للمعلومات: طريق المستقبل فى الأرشفة والنشر العلمى. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية. ١٦(ع١).

(6) Swan, Alma. (2012). Policy guidelines for the development and promotion of open access. Paris: UNESCO. (Open Guidelines Series).

(٧) السعدني، محمد عبدالرحمن. (يوليو ٢٠١٧). مستقبل دوريات الجامعات المصرية في ضوء الوصول الحر: رؤية مستقبلية لدوريات جامعة الزقازيق أنموذجا. اعلم. ١٩.

(٨) حسين، إيمان رمضان محمد. (٢٠١٣). واقع حركة الوصول الحر للمعلومات في الجامعات المصرية: جامعة القاهرة نموذجا. بحث مقدم للمؤتمر العلمي العاشر لقسم المكتبات والوثائق والمعلومات (المكتبة المركزية الجديدة – جامعة القاهرة).

(٩) فراج، عبدالرحمن؛ الشهري، سليمان. (٢٠١٠). الجامعات السعودية ودورها في دعم الوصول الحر: دراسة استكشافية. مجلة المكتبات والمعلومات العربية. ٣٠ (١).

(١٠) لبان، هند على ؛ الدبيان، موضى إبراهيم. (٢٠١٠). واقع حركة الوصول الحر فى المؤسسات المعلوماتية التابعة للجامعة الحكومية والأهلية فى الرياض. دراسات المعلومات، ع٩.

(11) Swan, Alma. Op cit. p. 103.

(١٢) فراج، عبدالرحمن ؛ الشهري، سليمان. مصدر سابق. ص ١٨.

(١٣) انظر الملحق (١)

(14) 2018. Ranking Web of Universities. January New Edition. Retrieved January 2018 from: <http://www.webometrics.info/en/worldhttp://www.webometrics.info/en/world>.

(١٥) أُجْرِيَ بحث في أكتوبر ٢٠١٧ ومارس ٢٠١٨ في كل من:

قواعد البيانات التى يتيحها بنك المعرفة المصري.

الدليل الببليوجرافي للإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات، بتغطياته الزمنية المختلفة، الذي أعده محمد فتحي عبد الهادي ليحصر الإنتاج الفكري في مجال المكتبات والمعلومات.

قاعدة بيانات الباحث العلمى Google Scholar.

محركات بحث مثل Google, Yahoo.

(١٦) فراج، عبدالرحمن ؛ الشهري، سليمان. مصدر سابق.

(١٧) لبان، هند على ، الدبيان، موضى إبراهيم. مصدر سابق.

(١٨) حسين، إيمان رمضان محمد. مصدر سابق.

(19) Chadwell, Faye, and Sutton, Shan C. (2014). The future of open access and library publishing. New Library World 115 (5/6).

(٢٠) نابتي، محمد الصالح؛ عاشوري، نضيرة. (٢٠١٤). دور المكتبيين في التأسيس لحركة النفاذ المفتوح المعلومات العلمية والتقنية والإفادة منها: دارسة استطلاعية تشخيصية بمكتبات جامعة قسنطينة١ بالجزائر. بحث قدم إلى المؤتمر الدولي للوصول الحر للمعلومات العلمية. الجرئر: جامعة قسنطينة ٢.

(٢١) متولى، ناريمان إسماعيل. (٢٠١٢). الإبداع المعرفي في عصر المعلوماتية بين الأرشفة الذاتية والوصول الحر للمعلومات: دراسة لاتجاهات وتطبيقات أعضاء هيئة التدريس بجامعة طيبة. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٨ (٢).

(٢٢) الشوابكة، يونس أحمد؛ بوعزة، عبد المجيد صالح. (٢٠٠٧). اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمارات نحو الوصول الحر إلى المعلومات العلمية. بحث قدم إلى المؤتمر الثامن عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، جدة: ١٧-٢٠ نوفمبر.

(٢٣) القبلان، نجاح ؛ العبد الجبار، الجوهرة عبدالرحمن. (٢٠٠٧). الوصول الحر للمعلومات العلمية: دراسة لاتجاهات الأكاديميين في الجامعات السعودية لنشر إنتاجهم الفكري عبر الإنترنت. بحث قدم إلى المؤتمر الثامن عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، جدة: ١٧-٢٠ نوفمبر.

(٢٤) السعدني، محمد عبدالرحمن. مصدر سابق.

(25) A., Abrizah, Noorhidawati A., & Kiran K. (2017). Global visibility of Asian universities' Open Access institutional repositories. Malaysian Journal Of Library & Information Science, 15(3), 53-73. Retrieved March 2018 from <https://adminconference.um.edu.my/index.php/MJLIS/article/view/6942>.

(٢٦) صلاح، إهداء. (٢٠١٤). المستودعات الرقمية للجامعات في الدول العربية: دراسة تقييمية مع التخطيط لإنشاء مستودع رقمي لجامعة القاهرة. أطروحة (ماجستير). جامعة القاهرة - كلية الآداب - قسم المكتبات والمعلومات.

(٢٧) العربي، أحمد. (٢٠١٢). المستودعات الرقمية للمؤسسات الأكاديمية ودورها في العملية التعليمية والبحثية وإعداد آلية لإنشاء مستودع رقمي للجامعات العربية. مجلة الملك فهد الوطنية، ١٨ (١).

(٢٨) ابن السبتي، عبد المالك؛ بيوض، نوجود؛ ابن السبتي، سارة. (٢٠١٦). المستودعات المؤسساتية للوصول الحر للمعلومات العلمية: نحو سياسات إلزامية الإيداع للمنشورات العلمية. المجلة المغاربية للتوثيق والمعلومات، (٢٥).

(29) Swan, Alma. Op cit.

(٣٠) فراج، عبدالرحمن. مصدر سابق: ص ص ٢٢٤-٢٢٦.

(٣١) إبراهيم، مها أحمد. (سبتمبر ٢٠٠٩). دوريات الوصول الحر فى مجال المكتبات والمعلومات: دراسة نظرية وتحليلية لاتجاهاتها العامة. مجلة المكتبات والمعلومات العربية. ٣: ص ص٢٦٨-٢٦٩.

(32) Swan, Alma. Op cit. p p 50-51.

(33) University of Washington Libraries. Open Access Policy of the Association of Librarians of the University of Washington. Retrieved March 2018 from: <http://www.lib.washington.edu/scholpub/aluw-policy>

(34) Harvard Library. Office for Scholarly Communication. Model Open Access Policy. Retrieved March 2018 from: < https://osc.hul.harvard.edu/assets/files/model-policy-annotated_12_2015.pdf>

(35) Wellcome Trust. Open access policy. Retrieved March 2018 from: <https://wellcome.ac.uk/funding/managing-grant/open-access-policy>

(36) OpenDOAR. (2018). Proportion of Repository Organisations by Country – Worldwide. Retrieved March 2018 from: <http://www.opendoar.org/onechart.php?cID=&ctID=&rtID=&clID=&lID=&potID=&rSoftWareName=&search=&groupby=c.cCountry&tallyby=DISTINCT(o.oID)&orderby=Tally%20DESC&charttype=pie&width=600&height=300&caption=Proportion%20of%20Repository%20Organisations%20by%20Country%20-%20Worldwide>.

(37) ROARMAP. (2018). Policies adopted by quarter. Retrieved March 2018 from: <http://roarmap.eprints.org/view/country/un=5Fgeoscheme.html>.

(٣٨) جامعة الملك سعود. (٢٠١٨). حقوق النشر. استرجع من الإنترنت بتاريخ مارس ٢٠١٨ من خلال الرابط: http://ksu.edu.sa/ar/disclaimer

(٣٩) دار جامعة الملك سعود للنشر. المجلات العلمية. استرجع من الإنترنت بتاريخ مارس ٢٠١٨ من خلال الرابط: http://ksupress.ksu.edu.sa/Ar/Pages/Journals.aspx

(٤٠) جامعة الملك سعود. مجلة العلوم التربوية. تراخيص المجلة. استرجع من الإنترنت بتاريخ مارس ٢٠١٨ من خلال الرابط: https://jes.ksu.edu.sa/ar/node/5666

(٤١) جامعة الملك عبدالعزيز. (٢٠١٨). مركز النشر العلمي. استرجع من الإنترنت بتاريخ مارس ٢٠١٨ من خلال الرابط:

https://spc.kau.edu.sa/Default.aspx?Site_ID=320&Lng=AR

(٤٢) جامعة الملك عبدالعزيز. (٢٠١٨). نتاج الجامعة العلمي. استرجع من الإنترنت بتاريخ مارس ٢٠١٨ من خلال الرابط:

https://www.kau.edu.sa/our_research.aspx?lng=Ar&site_id=0

(٤٣) جامعة الملك عبدالعزيز. (٢٠١٨). سياسة الخصوصية والنشر الإلكترونى لموقع جامعة الملك عبدالعزيز. استرجع من الإنترنت بتاريخ مارس ٢٠١٨ من خلال الرابط: https://www.kau.edu.sa/Content.aspx?Site_ID=0&lng=ar&cid=211664

(44) KAUST Library. (2016). Open Access Policy: Home. Retrieved March 2018 from: <http://libguides.kaust.edu.sa/OpenAccessPolicy>

(45) KAUST Repository. (2018). Home. Retrieved March 2018 from: <http://repository.kaust.edu.sa/kaust/>

(46) Cairo University Scholars. Retrieved March 2018 from: <http://scholar.cu.edu.eg>

(47) Cairo University E-Repository. Editorial Policies. Retrieved March 2018 from: <http://erepository.cu.edu.eg/index.php/cutheses/about/editorialPolicies#sectionPolicies>

(48) Cairo University E-Repository. CU THESES. Retrieved March 2018 from: <http://erepository.cu.edu.eg/index.php/cutheses>

(٤٩) حسين، إيمان رمضان محمد. مصدر سابق. ص ١٨.

(50) AUB Libraries. (2018). Open Access Publishing. Retrieved March 2018 from: <http://aub.edu.lb.libguides.com/OpenAccessPublishing>

(51) AUB Libraries. (2017). AUB Scholarworks. Retrieved March 2018 from: <http://website.aub.edu.lb/ulibraries/Documents/scholarworks-policy.pdf>

(52) AUB Libraries. (2018). AUB ScholarWorks: Copyrights. Retrieved March 2018 from <http://aub.edu.lb.libguides.com/c.php?g=276545&p=1843317>

(53) Harvard Library. Office for Scholarly Communication. Home. Retrieved March 2018 from <https://osc.hul.harvard.edu>

ملحق رقم (١) قائمة المراجعة

١/٠ البيانات الأساسية

اسم الجامعة: ..... الدولة:

.....

الموقع الإلكترونى:

.....

١/١ نمط السياسة ونطاقها وغرضها:

- هل يتوفر بالجامعة سياسة معتمدة ومعلنة للوصول الحر؟

  ❐ نعم ❐ لا

- إذا كانت الإجابة بنعم فما نوع تلك السياسة:
  - إيداع إلزامي فورى بدون تنازل.
  - إيداع إلزامي فوري مع التنازل ببعض أو كل الحقوق.
  - إيداع إلزامي في غضون فترة معينة.
  - إيداع إلزامي إذا سمح الناشر.
  - إيداع تطوعي.
- تطبق السياسة على:
  - أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.
  - طلاب الدراسات العليا بالجامعة.
  - طلاب المرحلة الجامعية الأولى بالجامعة.
  - أعضاء الجهاز الإدارى بالجامعة.
- توضح السياسة دوافع إعدادها:

  ❐ نعم ❐ لا
- توضح السياسة المزايا التى تعود على الباحثين نتيجة تطبيقها:

  ❐ نعم ❐ لا
- توضح السياسة المزايا التى تعود على الجامعة نتيجة تطبيقها:

  ❐ نعم ❐ لا

٢/١ محتوى السياسة:

- المحتوى المستهدف الإلزامى للسياسة:
  - مقالات الدوريات.
  - وقائع المؤتمرات المحكمة.
  - الرسائل الجامعية.
  - بيانات البحث.
  - الكتب.
  - أنواع أخرى.
- المحتوى المستهدف التشجيعى:
  - مقالات الدوريات.
  - وقائع المؤتمرات المحكمة.
  - الرسائل الجامعية.
  - بيانات البحث.
  - الكتب.
  - أنواع أخرى.
- تميز السياسة بوضوح بين المستودعات الرقمية ودوريات الوصول الحر باعتبارهما آليات الوصول الحر:

  ❐ نعم ❐ لا
- تلزم السياسة الأعضاء بضرورة الإيداع فى المستودعات الرقمية:

  ❐ نعم ❐ لا
- تحث السياسة الأعضاء على النشر فى دوريات الوصول الحر:

  ❐ نعم ❐ لا

٣/١ مكان الإيداع وتوقيته

- تقوم السياسة بتحديد مكان إيداع المقالات:

  ❐ نعم ❐ لا
- يتمثل مكان إيداع المقالات فى:

- المستودع المحلي فى الجامعة التابع لها الباحث.
- المستودع الخاص لمؤسسة التمويل.
- المستودعات المركزية الموضوعية.
- أخرى

- يتم إيداع المقالة
  - فور جاهزيتها للنشر فى صورتها النهائية التى تتضمن تنفيذ تعديلات المحكمين.
  - قبل النشر فى صورة مسودة أولية لم تخضع للتحكيم.
  - بعد فترة حظر معينة من تاريخ النشر.
- تنص السياسة بوضوح على فترة حظر مسموح بها:

❐ نعم ❐ لا

٤/١ الحقوق والواجبات:

- تفرض السياسة على الباحث:
  - الاحتفاظ بحقوق كافية لإتاحة عمله للوصول الحر.
  - أن يوكل الجامعة للاحتفاظ بحقوق كافية لإتاحة عمله للوصول الحر.
- توجه السياسة الباحثين إلى:
  - استخدام خدمة شربا روميو SHERPA RoMEO.
  - استخدام دليل doaj.
  - المطالبة بحقهم فى الأرشفة الذاتية من الناشرين.
- تقرر السياسة بوضوح قيامها برصد مدى الامتثال من عدمه:

❐ نعم ❐ لا

- تحدد السياسة العقوبات التي ستفرضها على غير الملتزمين:

❐ نعم ❐ لا

- تلزم السياسة الباحث بتقديم ملف إلكتروني يحتوي على:
  - النسخة اللاحقة Postprint.
  - النسخة المبدئية Preprint.

- نسخة الناشر.
- واصفات البيانات للمقالة.

٥/١ آليات دعم السياسة:

- تقوم الجامعة بتوفير مشروعات وبرامج لدعم تنفيذ السياسة على النحو التالى:
  - مستودع رقمى.
  - صندوق لتمويل رسوم تجهيز المقالة للنشر فى دوريات الوصول الحر المحكمة.
  - اتفاقية مع الناشرين لتمكين الوصول الحر إلى المقالات.
  - نشر دوريات وصول حر.
  - نظام إيداع رقمى لرسائل الماجستير والدكتوراه.
  - برنامج استشارى لحقوق النشر والتأليف.
  - مكتب لقيادة مبادرات الوصول الحر على مستوى الحرم الجامعى.
  - بنية تحتية جيدة لتكنولوجيا المعلومات.
  - أخرى.
- تحدد السياسة الجهة المنوطة بتفسير السياسة وحل النزاعات المتعلقة بتفسيرها وتطبيقها وتحديثها فى:
  - وكالة الكلية لشئون الدراسات العليا.
  - عمادة الكلية.
  - قطاع الدراسات العليا التابع لنائب رئيس الجامعة.
  - وحدة ذات طابع خاص.
  - أخرى.